يتمنطقون بالحوار.. ويعمدونه بالأزمات

حكاية الخروج عن الإجماع

• فضّلت أحزاب المعارضة في «المشترك» القطيعة مع الحوار والاصرار على افتعال الأزمات ومناهضة المشاريع الوطنية التي يمكن لها- حسب سياسيين- أن تخرج البلد من أزماته- المفتعلة- في سعي حثيث لمنح أحزابهم السلطة الوحيدة للتحكم بالعملية الديمقراطية وتوجيهها بما يخدم أغراضهم وطموحاتهم الخاصة.

كتب/ بليغ الحطابي

○ الخروج عن الاجماع الوطني والحزبي صار هو انجاز «المشترك» وبحسب سياسيين فإن ذلك لايخدم نهج التعددية الذي انتهجته اليمن منذ ما قبل (١٧) عاماً، ولاينسجم أيضاً مع ظروف وأجواء وأساليب العمل الديمقراطي في أكثر من جانب.. وما يؤكده الدكتور عبدالعزيز محمد الكميم استاذ العلوم السياسية جامعة صنعاء- عميد كلية تجارة خمر- أن أبرز أسباب استمرار مقاطعة أحزاب المشترك لجلسات الحوار الحزبي والسياسي السابقة والحالية تتمثل في عدم تحديد أحزاب المشترك لمواقفها تجاه مشروع التعديلات الدستورية التي طرحها رئيس الجمهورية استناداً إلى شرعية ديمقراطية وحزبية.. بمعنى أن يقوم كل حزب بعملية نقاش وحوار واسع داخل الهيئات الحزبية الداخلية ومن ثم يقدم نتائجه بذلك..

وقال: لو تم الاستناد إلى نتائج مثل هذه النقاشات والحوارات لكانت المواقف الحزبية «للمشترك» مغايرة لما اتخذته مجموعة محدودة في قمة الهرم الحزبي لاتنفرد بشرعية اتخاذ عدد من المواقف فقط بل ورفض أهم مبدأ تقوم عليه العملية الديمقراطية وهو مبدأ الحوار..

مايجب أن يكون

○ قد يكون هناك اختلاف بين السلطة والمعارضة لكن- حسب السياسي المعروف عبده محمد الجندي- اختلاف حول كيفية التغلب على السلبيات..

وفسر الكميم مواقف هذه الأحزاب من الحوار بأنها ناتجة عن التناقضات الحاصلة في الرؤى والمواقف حول مايجب أن يكون عليه سلوكها في إدارة علاقتها مع مجموعة الأطراف السياسية الأخرى سواءً في السلطة أو في الأحزاب الأخرى التي تنكر عنها معارضتها وأحقيتها في المشاركة..

ثم سلوكها تجاه أعضاء أحزابها وتجاه علاقتها مع غيرها من الأحزاب في السلطة والمعارضة وأيضاً تجاه المجتمع.

○ الأخطر من ذلك وفقاً للدكتور الكميم هو أن تأتي مثل هذه الأساليب والسلوكيات بشكل مقصود بهدف احباط خطط وبرامج الحكومة والمؤتمر في تنفيذ برنامجه الانتخابي وردود الأفعال المتناقضة لها في كل المستويات..

منوهاً: لو أن هذه القيادات الحزبية راجعت مطالبها ومواقفها السياسية ربما تجد ان كثيراً مما طرح في مبادرة الأخ رئيس الجمهورية للتعديلات الدستورية قد تكون نابعة من صميم مطالبها خاصة فيما يتعلق بصلاحيات وواجبات رئيس الجمهورية وإصلاح وتطوير آليات اللجنة العليا للانتخابات والذي ظلت تتحدث عنه منذ العام ٩٢م وحتى آخر انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦م.

○ من جهته يؤكد عبده محمد الجندي في هذا السياق ان اليائسين فقط هم من يكثرون من خلق المشاكل وإشاعة أعمال الفوضى لأنهم لايجدون خدمة لمصالحهم إلاّ على حساب ما يلحقونه من أضرار سياسية واقتصادية واجتماعية بالوطن الذي ينتمون إليه..

○ وقال الجندي: الذين يعيشون على أمل ويؤمنون بحتمية التداول السلمي للسلطة فإن مصلحتهم لاينبغي أن تكون لملمة على مصلحة الشعب، كما هو الحال لدى أحزاب المشترك.. ومواقفهم لابد وأن تكون منسجمة مع ما نص عليه الدستور والقوانين النافذة..

واعتبر الجندي مظاهر تحريض المشترك على الاعتصامات والمظاهرات وأعمال التمرد ورفع الشعارات الانفصالية عملية غير مقبولة لأن كل الأحزاب- كما يقول- لها من الحقوق ما عليها من الواجبات.. أما الذين يعتقدون أنهم أصحاب حقوق بلا واجبات يضعون أنفسهم أمام اسئلة محرجة وإجابات صعبة هم في غنى عنها..

○ داعياً إلى ضرورة ان تلتفت القوى السياسية في المشترك للتجربة اليمنية الديمقراطية بروح الأمل وقال: عليهم أن يقارنوا بين ما نحن عليه من الحقوق والحريات قياساً بما حولنا في الوطن العربي.. وسيتأكد لهم، بما لايدع مجالاً للشك، أن اليمن الأفضل فيما حققته من الوحدة وفيما اطلقته من الحقوق والحريات العامة والخاصة..

معتبراً ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الأولوية الملحة والكفيلة بتخفيف معاناة الشعب وتحقيق ما يتطلع إليه من الرقي والازدهار الواعد.. بعيداً عن الشعارات الرنانة.

كما دعا هذه الأحزاب إلى احترام الأغلبية وحقها في تطبيق برنامجها الانتخابي وتحقيق ما وعدت به من التنمية الشاملة ما يمكنها في المستقبل من استلام وطن موحد ودولة فعالة وتنمية اقتصادية واجتماعية واحدة.

تجريب المتباكين

○ وعلى الصعيد ذاته يرى الأخ محسن العمودي رئيس تيار المستقبل أن على أحزاب المشترك التعقل والعمل على تفعيل مبادرة الرئيس الخاصة بالتعديلات بنقاطها العشر باعتبارها مخرجاً لليمن من أزماته.. مضيفاً أنه من السهل كسب مشاعر وتعاطف الناس لكنه من الصعب تلبية حاجاتهم ورغباتهم خاصة وان المتباكين اليوم- كما يعتبرهم العمودي- قد تم تجريبهم في السلطة من قبل ولم يكونوا بذلك النموذج الذي يقتدى.. وكما يقال «تجريب المجرب يعتبر نقصاناً في العقل».

وقال رئيس تيار المستقبل: نحن جميعاً حكاماً ومحكومين أمام خيارين لاثالث لهما إما ن نعمل على تطوير وتنمية ماهو موجود أو تخريب ماهو موجود والبكاء على أطلاله..

مؤكداً أن النماذج على مستوى الوطن العربي ماثلة للعيان خاصة في العراق ولبنان..

متمنياً على جميع القوى السياسية أن تدرك أن المواطن اليمني يعاني وبالتالي أن يترفعوا عن المهاترات الحزبية وأن يغلّبوا ولاءهم للوطن عن ولاءاتهم الحزبية منطلقين من شعار اليمن دائماً وأبداً.

□ الكميم

□ الجندي

□ العمودي

الكميم: المشترك لا يملك رؤية تجاه مشروع التعديلات!!

الجندي: الذين يعتقدون أنهم أصحاب حقوق بلا واجبات يضعون أنفسهم أمام أسئلة محرجة

العمودي: المتباكون اليوم تم تجريبهم من قبل وفشلوا!!

المعهد الديمقراطي الامريكي :

انتقال اليمن إلى النظام الرئاسي تحوُّل يضاهي الدول الديمقراطية العريقة

□ دعا المعهد الديمقراطي الامريكي الى دعم مبادرة رئيس الجمهورية والتعديلات الدستورية، معتبراً التحرك نحو النظام الرئاسي مصدر فخر كونه سيضاهي الأنظمة في الدول الديمقراطية العريقة.

وقال بيتر ديمتروف مدير المعهد نحن مرتاحون لهذه التعديلات ودعوة الرئيس لدعم الحوار مع الاحزاب السياسية ونتفق معه ان ذلك سيكون له الأثر الايجابي في تحسين نظام الحكم والعملية الديمقراطية.

مشيراً الى ان التعديلات ستؤدي لتعزيز صلاحية وأهمية ودور البرلمان بعكس ما يتخوف منه البعض.

وعن المسيرة الديمقراطية والبرلمانية في اليمن قال ديمتروف : انها تشهد تطوراً ملحوظاً وان معهده اختار اليمن مقراً رئيسياً لأنظمته وبرامجه ضمن أربع دول..

لافتاً الى ان البرلمان في اليمن قطع شوطاً متقدماً بإصداره التشريعات المتعلقة بمحاربة الفساد ومساءلته المستمرة للوزراء والذي قلّما يحدث في كثير من البلدان.

متطلعاً الى دور أكبر للنواب في عملية الموازنات والتواصل مع منظمات المجتمع المدني.

مشيراً الى ان المعهد يعمل في مجال الديمقراطية ويمارس نشاطه في اليمن منذ ١٢ عاماً وله أربعة برامج اساسية تصب كلها في صالح الديمقراطية والحياة البرلمانية.

إلى متى نتجاهل ثوابتنا الوطنية؟!

د. طارق أحمد المنصوب*

• لم يكن من قبيل المصادفة، ولا حتى من المستغرب أن تبيت بعض القوى السياسية اليمنية المأزومة- الثاوية وراء بعض الأفراد المعوزين وذوي الحاجات والمطالب الشعبية والقضايا الحقوقية المشروعة- النية من أجل تجديد الدعوة إلى إثارة القلاقل والدعوة إلى الشغب وزعزعة الأمن والاستقرار، وإطلاق بعض الشعارات الانفصالية الجوفاء في العديد من المحافظات اليمنية في إطار ما أطلقت عليه بعض أبواق المشترك «النضال السلمي»، على خلفية الخلاف القانوني حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، والتعديلات الدستورية التي تضمنتها المبادرة الرئاسية، ومحاولة تعطيل دوران عجلة التنمية لزيادة الضغط الشعبي على الحكومة والسلطة واحراجها أمام شركاء التنمية من المانحين والمؤسسات الدولية الداعمة لجهود التنمية والإصلاح السياسي والإداري والمالي، وإبطاء تنفيذ البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام الذي نال بموجبه الثقة من أبناء الشعب اليمني في الانتخابات الرئاسية الماضية.

لانستطيع في الواقع أن ننكر حق جميع أبناء المجتمع اليمني، على اختلاف مشاربهم السياسية وانتماءاتهم ومرجعياتهم الحزبية، في استخدام الوسائل السلمية للتعبير عن الرأي، والمطالبة بتلبية الحقوق، واستخدام تلك المظاهر من وسائل التعبير للضغط على السلطة لتلبية مطالبهم المشروعة، لاسيما إذا بقيت في الإطار السلمي ولم تتحول إلى مظاهر عنيفة يصعب السيطرة عليها وعلى ما يترتب عنها من أعمال سلب ونهب وتخريب لممتلكات الدولة والمواطنين، لكننا ننكر على هؤلاء البعض قراءتهم الخاصة للنص الدستوري، وهي قراءة انتقائية أحادية الاتجاه تسير صوب تضخيم الحقوق والمبالغة في الحديث عن ضرورة كفالتها واحترامها لجميع أبناء المجتمع اليمني عملاً «بمبدأ المواطنة المتساوية» وفي نفس الوقت تتعمد إغفال النصوص المتعلقة بالواجبات، وأولها احترام النص الدستوري نفسه الذي تتشدق بضرورة احترامه، والاعتراف بقواعد اللعبة الديمقراطية، والتعامل مع الحقائق الواقعية التي أفرزتها نتائج الانتخابات السابقة.

ما نستغربه حقاً، أن تلجأ بعض تلك القوى إلى إثارة تلك النعرات والقلاقل الطائفية والمناطقية، ورفع الشعارات التي تتضمن دعوات انفصالية في بعض المناطق والمحافظات اليمنية، في تجاهل واضح لكل المبادئ التي تضمنها الدستور اليمني، مستفيدة ومستغلة تسامح السلطة معها ودعوات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح المتكررة للحوار وطي صفحات الماضي، ومعالجة كل الآثار المترتبة عنها، وإعلانه أكثر من مرة العفو عن كل من أساء إلى الوطن ووحدته وأمنه، وإليه شخصياً، وكأن لسان حال البعض منها يردد القول: «إن أكرمت اللئيم تمردا».

وما نأسف له أكثر، هو الهجمة العنيفة والشرسة التي تتعرض لها الثورة اليمنية المجيدة «٢٦ سبتمبر، ١٤ أكتوبر» بكافة ثوابتها ورموزها النضالية، وبكل محطاتها الكبرى، بل لم تسلم من ذلك حتى الوحدة اليمنية بوصفها أبرز المنجزات العظيمة لشعبنا اليمني، في الوقت الذي يحتفي فيه شعبنا اليمني بالذكرى الخامسة والأربعين لثورة السادس والعشرين من سبتمبر، والرابعة والأربعين لثورة الرابع عشر من أكتوبر، والأربعين لنيل الاستقلال، التي تؤرخ لذكرى رحيل آخر جندي للاحتلال الانجليزي من جميع محافظات جنوب الوطن.

ومن المعلوم اليوم للجميع أن هذه الهجمة العنيفة والشرسة والمخططة التي يشنها البعض تأتي تنفيذاً لأجندات خارجية في إطار ما يسمى «الفوضى الخلاقة، أو الهدامة في الواقع»، أو تلبية لمطامع سلطوية انتهازية ومصلحية، وحنين ماضوي مرضي يصور لبعض أصحابه أن عودة الماضي التشطيري البغيض كفيل بعودتهم بقوة إلى واجهة الحدث السياسي، وتسلم السلطة ولو من باب سفك الدماء وتقديم القرابين من أبناء شعبنا اليمني لسادتهم المبجلين «في الخارج»، وهي تستهدف الخلط المتعمد والتشويش المفضوح لوعي المواطنين اليمنيين في كافة أرجاء الوطن اليمني الكبير، وخاصة من جيل مابعد الثورة وشباب الوحدة، وتحاول التفريق بين مراحل النضال من أجل «الثورة اليمنية»، والتشكيك في واحديتها في محاولة رخيصة ومفضوحة لإنعاش الروح الانفصالية التي نمت مع التشطير، وجعلت- لفترة طويلة من الزمن- من اليمن الواحد يمنين ومن الجيش جيشين ومن العلم اليمني علمين.

والواقع أنها لم، ولن تتمكن بالرغم من محاولاتها اليائسة والمتكررة- وبشهادة الأعداء قبل الأصدقاء- من جعل الشعب اليمني شعبين، ولن تستطيع تشويه وطمس حقائق التاريخ التي تقر بواحدية الحركة الوطنية اليمنية وواحدية النضال، وامتزاج الدم اليمني الواحد على امتداد الأرض اليمنية الطاهرة للدفاع عن الجمهورية والثورة والوحدة.. ولعل واحدة من الحقائق التاريخية الثابتة التي لا يختلف حولها اثنان، هي أن ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، استفادت من الدعم المعنوي والمادي الذي حصلت عليه من المناضلين ورجال الحركة الوطنية من أبناء الشعب في جنوب الوطن، كما أنها ساهمت- بدورها- في خلق بيئة وقاعدة مناسبة لانطلاق ثورة الرابع عشر من أكتوبر لتحرير جنوب الوطن، ونيل الاستقلال في الثلاثين من نوفمبر، والعلاقة بين الثورتين علاقة أزلية عميقة عمق امتداد الحضارة اليمنية في التاريخ الإنساني، وراسخة رسوخ جبال اليمن، وواضحة وضوح أهداف الثورة اليمنية الباسلة الستة، التي عمدتها دماء المقاتلين الزكية التي سالت واندمجت على ثرى هذه الأرض الطاهرة.

والمؤكد أننا لو عدنا- كما يشير استاذنا الدكتور عبدالعزيز المقالح- اليوم إلى المواطن اليمني العادي والبسيط، والبريئ من كل معايير الانتقاء والعشوائية والخالي من كل عقد الانتقاص لمنجزات الآخرين وتعظيم الذات، التي تطبع العديد من القوى السياسية اليمنية، لوجدناه ينظر إلى الثورة اليمنية كنهر هادر عظيم، وأحد منابعه الصافية وبداياته الأولى سبتمبر وأكتوبرَ، ومّحطته الفارقة يوم الثلاثين من نوفمبر ٦٧م، ٨٩م، وأفقه الواسع الانتصار الأكبر الذي تحقق للشعب اليمني بإعادة لحمته ووحدته يوم الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.

ولذا ما أشد الحاجة اليوم إلى تركيز إعلامنا ومثقفينا وسياسيينا باختلاف مشاربهم الأيديولوجية على هذه الرؤية الموضوعية والمنصفة بوصفها المدخل الطبيعي للحفاظ على اليمن الواحد الموحد، وتذكير شبابنا بتاريخ ومسيرة الكفاح والنضال الوطني لحركة التحرر الوطني من أجل التخلص من ربقة الحكم الاستبدادي في شمال الوطن، وإجلاء المستعمر من جنوبه، وصولاً إلى تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو.

* أستاذ العلوم السياسية المساعد-جامعة إب..